

IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غدا لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

01 كيف اضحى قرار التفويض باستخدام القوة ضد العراق لسنة ٢٠٠٢ قراراً خطيراً، الجزء الأول: التاريخ والتطبيق

02 لا تزال في حرب: الولايات المتحدة في العراق



مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر»

هي مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صنع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.



غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غداً لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

د. عباس راضي
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

فريق التحرير



+965 07779798941



iraqcopy@gfrmiraq.com

كيف اضحى قرار التفويض باستخدام القوة ضد العراق لسنة ٢٠٠٢ قراراً خطيراً، الجزء الأول: التاريخ والتطبيق

كيف اضحى قرار التفويض باستخدام القوة ضد العراق لسنة ٢٠٠٢ قراراً خطيراً، الجزء الأول: التاريخ والتطبيق

الكاتب:

سكوت ار انديرسون

زميل في مؤسسة بروكنغز، وزميل اقدم في برنامج قانون
الامن القومي في كلية القانون بجامعة كولومبيا. عمل سابقاً
كمستشار قانوني لدى وزارة الخارجية الامريكية وفي السفارة
الامريكية في بغداد

المصدر:

Lawfare

<https://www.lawfareblog.com/how-2002-iraq-aumf-got-be-so-dangerous-part-1-history-and-practice>

التاريخ:

15 كانون الأول 2022

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر – فيصل عبد اللطيف

العدد 24
كانون الثاني 2023



ملخص تنفيذي

شرع الكونغرس قانون التفويض باستخدام القوة العسكرية بالضد من العراق في شهر أكتوبر من سنة ٢٠٠٢ بناء على طلب من إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش، والتي قضت العام الذي سبق ذلك في الدفع نحو شن حرب استباقية بالضد من نظام صدام حسين في العراق. ولم تكن هذه المرة الأولى التي كان قد شرع فيها الكونغرس قرار يخص القضية العراقية. فقد اقر الكونغرس قانونا اخر يخص تفويض استخدام القوة العسكرية في شهر يناير عام ١٩٩١ من اجل «تحقيق تطبيق» بعض القرارات المحددة لمجلس الامن الدولي المتعلقة بالعراق. وقبل سنة من تشريع قانون ٢٠٠٢، فعل الكونغرس قانون التحويل باستخدام القوة لسنة ٢٠٠١، والذي اعطى تخويلا باستخدام «القوة الضرورية والملائمة بالضد من أولئك الذي خططوا، وخولوا، وارتكبوا، او ساعدوا الهجمات الإرهابية التي حصلت في ١١ أيلول من العام ٢٠٠١، او قاموا بإيواء مثل هكذا تنظيمات او اشخاص.» وكان هذا القانون يتم الاستناد عليه كركيزة قانونية داخلية للعمل العسكري بالضد من طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان وغيرها من الأماكن حول العالم، وكما هو الحال في يومنا هذا. ان الكثير من



كيف اضحى قرار التفويض باستخدام القوة ضد العراق لسنة ٢٠٠٢ قراراً خطيراً، الجزء الأول: التاريخ والتطبيق



النشاطات العسكرية للولايات المتحدة استمرت حتى بعد ان انهى مجلس الامن جميع الالتزامات المترتبة على العراق ببيان قانوني التفويض لسنة ١٩٩١ و ٢٠٠٢ لم تكن السند القانوني الرئيسي لهذه النشاطات. ولم تقم إدارة دونالد ترمب باي شيء يذكر لتغير الوضع القائم خلال السنوات الأولى من عملها. ففي وقت مبكر، رفضت الإدارة الجديدة القيام باي نقض او اصلاح لتخويلات سنة ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، مستندة بذلك، كما ذكر القائم بأعمال المستشار العام وزارة الدفاع الامريكية ويليام كاسل في خطاب له سنة ٢٠١٧، مشيراً الى ان الغاء التخويلات «سيتسبب بخلق لا يقين سياسي وقانوني». حتى هذه اللحظة تجنبت إدارة بايدن بدورها الاعتماد على تفويض استخدام القوة العسكرية لسنة ٢٠٠٢. في الوقت الذي قامت فيه الإدارة بشن عدة الغارات الجوية على الميليشيات المدعومة من ايران في العراق وسوريا



ملاحظة الناشر:

المقال هو الجزء الاول من سلسلة مؤلفة من جزأين حول تاريخ وتفسير قرار التحويل باستخدام القوة العسكرية بالصد من العراق لسنة ٢٠٠٢، او ما يعرف اختصاراً بـ AUMF 2002. يتناول هذا المقال الكيفية التي تم بها استخدام قانون التفويض باستخدام القوة العسكرية ضد العراق خلال العشرين سنة من عمره. ويناقش الجزء الثاني من هذه الدراسة كيف يفسر الجهاز التنفيذي في الولايات المتحدة لهذا القانون واثار ذلك على احتمالية الغاء هذا القانون.

خلال السنتين الماضيتين، كان الكونغرس الأمريكي قريباً جداً من اتخاذ خطوة لم يرقم بها لما يزيد على الخمسين، الا وهي نقض تفويض قائم يخول باللجوء الى الحرب، هناك العديد من التفويضات التي يبلغ عمرها عشرات السنين هي اسمياً مهددة بالإلغاء. لكن يوجد هنالك تفويض واحد فقط بالفعل خاضع لنقاش جدي حول الغائه، الا وهو التفويض الخاص باستخدام القوة العسكرية بالصد من العراق لسنة ٢٠٠٢، والذي خول الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣.

ان اصدار تشريع لإلغاء قانون التفويض باستخدام القوة العسكرية كان من بين الإجراءات التي تم تقديمها في الدورة المئة وسبع عشر لمجلس النواب الأمريكي لسنة ٢٠٢١.

وبعد عدة اسابيع، قدم مجلس الشيوخ الأمريكي المقترح الخاص به والذي كان معلقاً لفترة طويلة بخصوص الغاء التفويض الخاص باستخدام القوة العسكرية لسنة ٢٠٠٢ والتحويل المنفصل الخاص باستخدام القوة العسكرية والذي فوض شن حرب الخليج الأولى. وقد صوتت اغلبية مجلس النواب ومن كلا الحزبين وبواقع ٢٦٨ صوت الى ١٦١ صوت على دعم مشروع قرار الإلغاء في صيف عام ٢٠٢١. وكانت إدارة بايدن قد تبنت هذه الخطوة، مع تقديم التطمينات بان هذا الامر سيكون لها اثر طفيف على العمليات العسكرية الجارية، كون ان الولايات المتحدة غير منخرطة

كيف اضحى قرار التفويض باستخدام القوة ضد العراق لسنة ٢٠٠٢ قراراً خطيراً، الجزء الأول: التاريخ والتطبيق

في نشاطات عسكرية تستند بشكل حصري على تصريح سنة ٢٠٠٢ كسند قانوني داخلي، وبعد عقده لجلسات استماع إضافية حول هذا الموضوع، صوتت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي بنسبة ١٤ صوت مؤيد الى ثمان أصوات معارضة على إحالة التقرير الخاص بالية نقض هذا التفويض الى الجلسات القادمة لمجلس الشيوخ خلال الأشهر القادمة.

لكن ومنذ ذلك التاريخ، لم يحدث أي تقدم بخصوص هذا الامر. وبالرغم من النقاشات التي جرت بين قيادات مجلس الشيوخ، لم يطرح مشروع القرار هذا الى منصة التصويت. في العام الماضي، أدرج مجلس النواب الأمريكي قرار النقض هذا ضمن مشروعه لقرار تفويض الدفاع القومي لسنة ٢٠٢٢، لكن مجلس الشيوخ لم يقيم بفعل الامر ذاته، وهو ما أدى الى حذف الفقرة المتعلقة بإلغاء قرار التفويض من النسخة النهائية لمسودة القرار الذي تم تبنيه. وفي هذا العام أيضاً، يمكن ان يعاد السيناريو ذاته: ففي الوقت الذي أدرج فيه مجلس النواب الأمريكي قرار النقض في مشروع قرار تفويض الدفاع القومي لسنة ٢٠٢٣، فانه من غير المؤكد إذا ما كان سيتم تمرير اجراء مماثل داخل أروقة مجلس الشيوخ. وإذا ما حدث هذا الامر، سيكون هنالك حاجة ان يقوم تحالف متماسك بين أعضاء من مجلس الشيوخ ومن كلا الحزبين لدعم مشروع قرار النقض بالعثور على الية تشريعية مختلفة لتمرير هذا القرار، او الذهاب الى الخيار الصعب الاخر وهو تقديم مسودة القرار غير المدعومة والرهان قبول خلال الزمن القليل المتبقي من عمر دورة مجلس الشيوخ. وخلافا لذلك، سيتوجب عليهم انتظار الدورة ١١٨ القادمة لمجلس الشيوخ في شهر يناير من العام المقبل.

بالنسبة لهؤلاء الذي لا زالوا يؤمنون بالحفاظ على دور الكونغرس في القرارات المهمة المتعلقة بالحرب والسلام فعليهم ان يأملوا بان تمر مقترحات نقض قرار التفويض. وبلا شك فان إدارة بايدن محقة في رأيها بان قرار التفويض باستخدام القوة العسكرية لسنة ٢٠٠٢ غير ضروري لأي من العمليات العسكرية الجارية في الوقت الحاضر وانه بدون هذا التفويض سيحتفظ الرئيس بنفس الصلاحيات الراسخة للدفاع

عن القوات الامريكية في العراق والقوات التي يتم نشرها في المناطق الخطرة الأخرى حول العالم. لكن هذا الامر لا يختزل قرار النقض الى مجرد فعالية تخص توفير الحماية المثالية.

ان السؤال المهم المتعلق بتقدير أهمية قرار النقض لا يرتبط بالصلاحيات التي منحها قانون التفويض باستخدام القوة العسكرية لسنة ٢٠٠٢ بالفعل، انما بالصلاحيات التي قد يمنحها هذا التفويض. ففي نظر الجهاز التنفيذي، فان التطبيقات العملية للتفويض باستخدام القوة العسكرية اضافت عليه نوع من الشمولية وجعلت منه اداة لأي نشاط عسكري من أي نوع وحجم ما دام هناك أي نوع من أنواع الترابط مع الشأن العراقي. مثل هكذا تفويض مطلق يجب ان يثير قلق الكونغرس، خاصة عند معرفة ان هذا كان قد ارتبط ببلد له علاقة معقدة مع ايران، احد اكثر خصوم الولايات المتحدة في المنطقة. وفي الوقت الذي يوجد فيه سبب وجيه للتشكيك بصحة تفسير هذا التفويض، الا ان المؤشرات تشير الى ان المحاكم الاتحادية وغيرها من المؤسسات لا تبدي استعدادا او قدرة على تقييد أي رئيس مستقبلي للولايات المتحدة لاستخدام هذا التفويض، ما لم وحتى يتدخل الكونغرس الأمريكي بنفسه.

وسواء كان الامر إيجابيا او سلبيا، فان فهم الجهاز التنفيذي للطريقة التي يمكن بها استخدام قرار تفويض استخدام القوة العسكرية ضد العراق لسنة ٢٠٠٢ في المستقبل مرتبط بشكل وثيق بالطرق التي فيها استخدامه في الماضي، وفي الكيفية التي تعامل فيها الكونغرس مع ذلك في الماضي أيضا. لهذا السبب، فان هذه المقالة تستهل بتاريخ موجز يتتبع جذور قانون التفويض باستخدام القوة العسكرية ضد العراق لسنة ٢٠٠٢ مع التركيز على تغيير النظام في العراق ولغاية اخر استخدام لهذا القانون في زمن إدارة دونالد ترامب، وكيف ترى إدارة بايدن هذا القانون منذ استخدام إدارة ترامب له. في حين سيستكمل الجزء القادم من هذه السلسلة تاريخ هذا التفويض وكيفية استخدام هذا التفويض من قبل الجهاز التنفيذي.

كيف اضحى قرار التفويض باستخدام القوة ضد العراق لسنة ٢٠٠٢ قرارا خطيراً، الجزء الأول: التاريخ والتطبيق

النقاش والتشريع

شرع الكونغرس قانون التفويض باستخدام القوة العسكرية بالضد من العراق في شهر أكتوبر من سنة ٢٠٠٢ بناء على طلب من إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش، والتي قضت العام الذي سبق ذلك في الدفع نحو شن حرب استباقية بالضد من نظام صدام حسين في العراق لدرء خطر أسلحته الدمار الشامل المزعومة. لكن النية المطروحة من وراء تشريع قانون التحويل باستخدام القوة العسكرية لم تكن هي شن الحرب بشكل مباشر، بل التهديد باستخدام القوة للضغط على نظام صدام حسين لقبول حل دبلوماسي، حتى مع ضغط وزير الخارجية الأمريكي كولن بأول وغيره على الأمم المتحدة لاتخاذ موقف أكثر حسماً بالضد من العراق، لكن مع ذلك، حتى في ذلك الوقت، فقد اعتقد الكثيرون ان إدارة بوش كانت عازمة على تغيير النظام، باستخدام القوة لو استدعى الامر ذلك.

لقد سعت إدارة بوش في الأصل الى استحصال تحويل مفتوح النهاية، لكن المفاوضات مع الكونغرس انتجت النص الأخير والذي كان أكثر تقييداً. ثلثا نص القرار يتألف من ديباجة طويلة تسرد المظالم التي تسبب بها نظام صدام حسين قبل ان ينتقل الى مناقشة وجيزة لما كان في ذلك الوقت الحرب الكونية الجديدة المعلنة على الإرهاب. وعلى النقيض من ذلك، فقد كانت اللغة العملية لقانون التفويض باستخدام القوة أكثر ايجازاً، المذكور فيها ما يلي:

يخول الرئيس باستخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة بالشكل الذي يراه ضرورياً ومناسباً من اجل الدفاع عن الامن القومي للولايات المتحدة بالضد من التهديد المستمر الذي يمثله العراق، و اعمال جميع قرارات مجلس الأم الدولي ذات الصلة بالعراق.

ولكن قبل ان يتمكن الرئيس من الاعتماد على هذا التفويض، كان يتحتم عليه ان يثبت للكونغرس بان «الجهود الدبلوماسية الإضافية وغيرها من الوسائل السلمية» لم تعد كافية لتحقيق هذا الهدف ثم يتم اعلام الكونغرس على الطريقة التي يستخدم بها الرئيس التفويض باستخدام القوة العسكرية لمرة واحدة كل ٦٠ يوم على الأقل. هذه النسخة من القانون تم تمريرها في نهاية المطاف بدعم كبير من الحزبين الديمقراطي

والجمهوري، على الرغم من ان اغلب الديمقراطيون في مجلس النواب وحوالي نصفهم في مجلس الشيوخ، بالإضافة الى بعض الجمهوريين، كانوا قد صوتوا بالضد من تمرير قرار التفويض.

وبكل تأكيد، لم تكن هذه المرة الأولى التي كان قد شرع فيها الكونغرس قرار يخص القضية العراقية. فقد اعمل الكونغرس قانوناً آخر يخص تفويض استخدام القوة العسكرية في شهر يناير عام ١٩٩١ من اجل «تحقيق تطبيق» بعض القرارات المحددة لمجلس الامن الدولي المتعلقة بالعراق. وخلال دورات لاحقة لمجلس الشيوخ، تم اقتراح الإبقاء على هذا التحويل حتى بعد انتهاء حرب الخليج الأولى، واعتمد عليه رؤساء سابقون لفرض مناطق حظر الطيران فوق العراق في سنة ١٩٩٢ ولشن هجمات عسكرية بالضد من العراق في سنة ١٩٩٦ وسنة ١٩٩٨. ولعهد قريب، تبنى الكونغرس في سنة ١٩٩٨ تشريعاً يحض القيام بإجراءات بالضد من نظام صدام حسين لانتهاكه المادي للالتزامات الدولية ولدعم الجهود الرامية لإزاحة صدام حسين من السلطة، لكن هذه التشريعات لم تصل الى حد التحويل باستخدام القوة لتحقيق هذا الغرض. وقبل سنة من تشريع قانون ٢٠٠٢، فعل الكونغرس قانون التحويل باستخدام القوة لسنة ٢٠٠١، والذي اعطى تحويلاً باستخدام «القوة الضرورية والملائمة بالضد من أولئك الذي خططوا، وخولوا، وارتكبوا، او ساعدوا الهجمات الإرهابية التي حصلت في ١١ أيلول من العام ٢٠٠١، او قاموا بإيواء مثل هكذا تنظيمات او اشخاص.» وكان هذا القانون يتم الاستناد عليه كركيزة قانونية داخلية للعمل العسكري بالضد من طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان وغيرها من الأماكن حول العالم، وكما هو الحال في يومنا هذا.

وبالنسبة للبعض في داخل إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، فقد اثارت هذه السوابق التساؤلات حول ما إذا كانت هنالك حاجة او ضرورة لتشريع قانون إضافي بهذا الصدد. فقد ذهب مكتب الاستشارات القانونية المرتبط بوزارة العدل الى القول بان «الى الدرجة التي يحدد فيها الرئيس بان استخدام العمل العسكري بالضد من العراق سيحمي المصالح القومية الامريكية، فان بإمكانه القيام بمثل هكذا فعل بالاستناد على صلاحياته

كيف اضحى قرار التفويض باستخدام القوة ضد العراق لسنة ٢٠٠٢ قراراً خطيراً، الجزء الأول: التاريخ والتطبيق

الدستورية المستقلة»، من دون الحاجة الى الحصول على تفويض إضافي من الكونغرس. وقد عززت التشريعات السابقة الصادرة من الكونغرس من موقف الرئيس، حيث ناقشت هذه التشريعات بانه في الوقت الذي يمكن ان تزود تفويضات سنة ١٩٩١ وسنة ٢٠٠١ مصدرا بديلا لاستخدام الصلاحيات السابقة إذا ما قدر الرئيس بان بعض الشروط الموضوعية تم تحقيقها. وبينما كان الرئيس بوش قد قرر في نهاية المطاف بالعمل مع الكونغرس، فان وجود التشريعات السابقة المذكورة أعطاه الكف الأعلى خلال المفاوضات مع السلطة التشريعية، محددا مدى المناورة والاعتراض على مطالب البيت الذي كان من الممكن ان يذهب اليه البعض من أعضاء الكونغرس. كما تم الإشارة الى التشريعات السابقة في البيان الرسمي الذي أعقب توقيع بوش على قانون التفويض باستخدام القوة العسكرية ضد العراق، حيث ذكر البيان ان قرار الرئيس لتطبيق هذا التشريع « لم يمثل أي تغيير في المواقف الراسخة للجهاز التنفيذي بما يتعلق بصلاحيه الرئيس الدستورية باستخدام القوة لردع ومنع والاستجابة لأي عدوان او غيره من التهديدات للمصالح الامريكية. »

وفي مطلع عام ٢٠٠٣، أصبح واضحاً ان جهود وزير الخارجية الأمريكي كولن باول لأقناع مجلس الامن الدولي بدعم العملية العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة لإزالة نظام صدام حسين كانت قد باءت بالفشل. بدلا عن ذلك، قررت إدارة بوش على ان الولايات المتحدة ستمضي قدماً بذاتها، بالإضافة الى تحالف من الأمم الراغبة في الاشتراك معها. وفي الثامن عشر من اذار من العام ٢٠٠٣، أصدر الرئيس بوش الشهادة المنصوص عليها في قانون التفويض باستخدام القوة العسكرية، بالإضافة الى تقرير حدد بان قانون سنة ٢٠٠٢ الذي يخول باستخدام القوة العسكرية بالضد من العراق، مع صلاحيات الرئيس المنصوص عليها في المادة الثانية من الدستور الأمريكي والتحويل باستخدام القوة العسكرية بالضد من العراق لسنة ١٩٩١- كأسس قانونية داخلية « لاستخدام القوة بالضد من العراق ولحماية امن الشعب الأمريكي ولإجبار الامتثال الى قرارات مجلس الامن الدولي. » وفي الحادي والعشرين من شهر اذار لسنة ٢٠٠٣، قدم بوش شهادة أخرى الى الكونغرس وفقا لقرار صلاحيات الحرب لسنة ١٩٧٣ معلنا

فيه عن قراره. وبحلول ذلك، كانت الحرب قد بدأت، مهياة المسرح لما سيصبح في وقت لاحق حوالي عقدين من الزمن استخدمت فيها تفسيرات مواد قانون التفويض باستخدام القوة العسكرية لسنة ٢٠٠٢.

الغزو والاحتلال

بعد يومين من الغارات الجوية التمهيدية، عبرت قوات التحالف البرية حدود العراق الجنوبية مع الكويت في وقت مبكر من صباح الحادي والعشرين من اذار ٢٠٠٣. وفي الوقت الذي كان فيه القسم الأكبر من الاشتباكات الأولية مع القوات العراقية الرسمية، جابهت القوات الغازية بشكل مفاجئ مقاومة صلبة من قوات شبه نظامية ومقاتلين أجانب. كما اصطدمت القوات الامريكية في مناسبات مختلفة جماعات مسلحة أخرى كانت تعمل على الدفاع عن مصالحها الخاصة في ضل الفوضى التي عمت عراق ما بعد الغزو، تراوحت من المقاومة الإيرانية مجاهدي خلق الى القوات شبه العسكرية المرتبطة بإيران مثل منظمة بدر. وبعد فرض القوات الامريكية سيطرتها على مدن وارض العراق، بدأت أيضا بلعب دور أكثر فاعلية كبح العنف والاضطرابات الداخلية، لتلجا في نهاية المطاف الى تعديل قواعد الاشتباك لتسمح باستخدام القوة لأغراض تتباين من اعتقال المجرمين المشتبه بهم الى الحفاظ على الممتلكات من التخریب.

اعلن الرئيس بوش النهاية الرسمية للمهام القتالية الرئيسية في الأول من شهر أيار ٢٠٠٣، والتي شكلت انعطافه في دور الولايات المتحدة وحلفائها لتصبح بشكل رسمي قوات احتلال. من خلال العمل عن طريق سلطة الائتلاف المؤقتة والتي سيطرت عليها الولايات المتحدة، تولت هذه السلطة مهاماً متنوعة مثل الوظائف التي تقوم بها في العادة الحكومة العراقية التي تم اسقاطها مؤخراً. وتضمن ذلك مهام دفاعية، حيث تم تخويل قائد القيادة الوسطى الأمريكي، والذي اصبح على رأس قوات التحالف العسكرية في العراق، بردع الاعمال العدائية والحفاظ على وحدة أرض العراق وامنه.

لكن أخطر تهديد واجه امن العراق واستقراره كما ثبت بعد فترة وجيزة كان مصدره من الداخل. فإسقاط نظام صدام حسين وقرار سلطة التحالف

كيف اضحى قرار التفويض باستخدام القوة ضد العراق لسنة ٢٠٠٢ قرارا خطيراً، الجزء الأول: التاريخ والتطبيق

المؤقتة بحل القوات المسلحة العراقية خلق فراغا امنيا سارعت الفصائل المسلحة المختلفة الى لملأه. ومع تدهور الأوضاع الأمنية، اخذت القوات الأمريكية وقوات التحالف دور القيادة في العمليات العسكرية التي استهدفت بقايا المسلحين المرتبطين بنظام صدام حسين، بالإضافة الى العديد من الحركات السلفية العنيفة، بعضها لديه ارتباط مع تنظيم القاعدة. كما اصطدمت قوات التحالف مع عدة ميليشيات شيعية، والتي يعتقد انها كانت أحد المحركات الرئيسية وراء العنف الطائفي الذي كان يطوق البلاد سريعا.

في بعض الأوقات، تورط في هذه العمليات الأخيرة، عناصر لها أدوار سياسية: وكلاء ايران، التي تمتلك روابط تعود الى زمن بعيد مع الكثير من التنظيمات السياسية الشيعية في العراق وتزود عدة ميليشيات شيعية بالدعم عن طريق قوة فيلق القدس التابعة للحرس الثوري. واعتقل أعضاء من الحرس الثوري الإيراني في خضم العمليات العسكرية بالضد من الميليشيات الشيعية في المراحل الأولى للغزو سنة ٢٠٠٣، بالرغم من إطلاق سراح معظمهم في وقت لاحق. لكن مع مرور الوقت، بعض القادة العسكريين الأمريكيين بدأوا بالنظر الى الحرس الثوري الإيراني كقوة معادية تعمل بشكل بنشاط على اثارة عدم الاستقرار بوجه التواجد العسكري الأمريكي. بحلول سنة ٢٠٠٦، انخرطت قوات العمليات الخاصة الامريكية في عمليات اعدت خصيصا لمواجهة نشاطات الحرس الثوري وتحجيم نفوذه، بما في ذلك اعتقال بعض مسؤولي الحرس الثوري المشتبه بنشاطهم. أبرز هذه العمليات حصلت في شهر يناير ٢٠٠٧، عندما حاولت قوات العمليات الخاصة الامريكية القبض على عدة مسؤولين إيرانيين كبار كانوا في زيارة الى مقر الرئيس العراقي جلال طالباني في مدينة أربيل. وفي الوقت الذي أخفقت فيه العملية من تحقيق أهدافها، الا انها انتهت بالإغارة على مكتب الملحق الإيراني واعتقال خمسة مسؤولين إيرانيين، والذين يزعم بأنهم كانوا افرادا تابعين للحرس الثوري. بعض المعتقلين ظلوا في الحبس حتى سنة ٢٠٠٩، بالرغم من الاعتراضات الصادرة من كلا المسؤولين العراقيين والإيرانيين الذي ادعوا بان المكتب الذي تمت مدهامته كان، او في طوره ليكون، مقرا دبلوماسيا شرعيا.

وبالرغم من الشكوك واسعة الانتشار حول شرعية الغزو الذي قادتته الولايات المتحدة للعراق، اعترف مجلس الامن الدولي بالقوات الامريكية وقوات التحالف الدولي كقوات محتلة في نهاية شهر أيار سنة ٢٠٠٣. وبعد ان اقرت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بهذا الوضع وقبولهم بما يترتب على ذلك من التزامات دولية. بحلول أكتوبر ٢٠٠٣، قاد التدهور في الوضع الأمني في العراق مجلس الامن الى تخويل «القوات متعددة الجنسيات تحت لواء قيادة موحدة لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للمساهمة في حفظ الامن والاستقرار في العراق،» وهو دور قامت قوات التحالف بتسنمه بعد فترة وجيزة. هذا التفويض حتى بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في حزيران ٢٠٠٤، بالرغم من جعله مشروطا على موافقة القيادة السياسية العراقية الجديدة، التي طلبت بقاء القوات متعددة الجنسيات في العراق كجزء من مكافحة الجماعات المسلحة في العراق ومن ضمنها العناصر الأجنبية، والتي تعارض عملية التحول الى الديمقراطية والامن والسلام، ولدعم الدفاع عن ارض وسماء ومياه العراق. « هذا التخويل كان عرضة لمراجعة دورية وتجديد متكرر حتى وصل الى النهاية في شهر ديسمبر ٢٠٠٨. فقد ألغي مجلس الامن لاحقا الالتزامات الاستثنائية التي فرضت على العراق خلال قرارات تم تبنيها في العام اللاحق، باستثناء بعض تلك القرارات التي تعود الى حرب الخليج الأولى.

ومع اقتراب نهاية التفويض الاممي، تفاوضت الولايات المتحدة والعراق حول عقد اتفاقية امنية ثنائية تسمح للقوات الامريكية بالبقاء حتى نهاية سنة ٢٠١١، لكن مع تقليص انتشارها وتحديد مجال عملياتها والتي أصبحت تحت الاشراف العراقي بشكل كبير. وفقا لهذه الاتفاقية الجديدة، قضت قوات التحالف النصف الأول من عام ٢٠٠٩ بتحويل المسؤوليات الأمنية الروتينية المناطة بها الى القوات العراقية. كما غادرت العناصر غير الامريكية المنضوية تحت التحالف الدولي البلاد، تاركة القوات الامريكية في العراق لثرت مسؤولياتها الأمنية وفقا للاتفاقية الجديدة. وظلت الولايات المتحدة، التي أصبحت تحت إدارة جديدة متمثلة بإدارة الرئيس باراك أوباما، منخرطة بشكل روتيني في عمليات عسكرية بالضد من

كيف اضحى قرار التفويض باستخدام القوة ضد العراق لسنة ٢٠٠٢ قراراً خطيراً، الجزء الأول: التاريخ والتطبيق

جماعات مسلحة مثل القاعدة وبالتنسيق مع القوات العراقية. وفي الوقت الذي كان فيه المسؤولون العراقيين أكثر تمنعاً في منح الموافقات للقيام بعمليات بالصد من الميليشيات الشيعية، التي يمتلك الكثير منها روابط مع الحكومة العراقية التي يقودها الشيعة، بعض هذه العمليات جرت بالفعل، بالتنسيق مع السلطات العراقية وفي حالات نادرة، بشكل مستقل عنها. كما واصلت الولايات المتحدة إدارة مؤسسات الاعتقال والحجز في العراق حتى صيف عام ٢٠١٠، عندما قامت بالتحويل التدريجي لما يقارب ٢٢ ألف معتقل كانوا لا يزالوا قيد الاعتقال الى السلطات العراقية. حتى ذلك التاريخ، استمرت الولايات المتحدة باعتقال مجموعة صغيرة من السجناء المهمين حيث جرت المحاولة لتأمين الحصول على ضمانات باستمرار اعتقالهم بعد تحويلهم الى السلطات العراقية.

خلال هذه الفترة الزمنية، بدا ان الجهاز التنفيذي عمل بناءً على الفهم المستند على ان اغلب ان لم يكن كل النشاطات التي حصلت والنشاطات التي لا تزال مستمرة، مبنية على تفويض عام ٢٠٠٢. وقد وضع السفير ديفيد ساترفيلد، الذي خدم كمنسق للعراق في وزارة الخارجية الأمريكية في شهادته امام الكونغرس والتي أعطاها في أكتوبر ٢٠٠٨ وجهات نظر الجهاز التنفيذي حيال التفويض الذي يعود الى عام ٢٠٠٢ بكونه لا يزال نافذاً كما نص على ذلك الفصل السابع من التحويل:

لقد خول الكونغرس الرئيس لاستخدام القوة في العراق لسببين، لتطبيق قرارات مجلس الامن وللدفاع عن الامن القومي للولايات المتحدة بالصد من التهديد المستمر الذي يشكله العراق. الان، في الوقت الذي صدر فيه هذا القرار، كان نظام صدام حسين لا يزال التهديد الرئيس الذي مثله العراق. لكن الكونغرس يقر بان النظام لم يكن التهديد الوحيد: تحديداً القاعدة، امتلكت موطأ قدم في العراق. الوضع في العراق لا يزال يمثل تهديداً للأمن القومي للولايات المتحدة حتى بعد سقوط نظام صدام

حسين...»

وفقاً وجهة النظر هذه، فان أي من العمليات المذكورة انفا يترتب عليها تقديم التقرير قبل ٤٨ ساعة والذي نص على ضرورة تقديمه قانون سلطات الحرب إذا ما كان الرئيس يتصرف وفقاً للبند الثاني من الصلاحيات التي

اقرها هذا القانون، بالرغم من ان كلا من ادارتي جورج دبليو بوش واوباما اصدروا بشكل عام هذه التقارير علنا في حالات أخرى لا يغطيها قانون التحويل باستخدام القوة العسكرية لسنة ٢٠٠٢. علاوة على ذلك، بينما ارتبطت بعض النشاطات نظريا بتنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي التي فوضتها تخويلات استخدام القوة العسكرية لسنة ١٩٩١ و٢٠٠٢، **فحقيقة ان الكثير من النشاطات العسكرية للولايات المتحدة استمرت حتى بعد ان انهى مجلس الامن جميع الالتزامات المترتبة على العراق ببين بانها لم تكن السند القانوني الرئيسي لهذه النشاطات.** بدلا عن ذلك، بدت الأسس القانونية، كما صاغها ساتيرفيلد في شهادته امام الكونغرس، مطابقة للغة التي فوضها تحويل سنة ٢٠٠٢ « للدفاع عن الامن القومي للولايات المتحدة ضد التهديد المستمر الذي يمثلته العراق. »

بعد الانسحاب

كان من المقرر ان تنتهي الاتفاقية الأمنية وفقا لبنودها مع نهاية عام ٢٠١١، بعد الفشل الكبير في التفاوض لعقد اتفاقية أخرى خلال خريف ذلك العام. وبعد ان أصبح جليا بانه لن تكون هناك اتفاقية جديدة، بدأت القوات الامريكية بعملية انسحاب مستعجلة من البلاد، مسلمة العديد من المنشآت والمعدات اما الى العراقيين او الى السفارة الامريكية في بغداد، والتي تسنمت بشكل رئيس مسؤولية متابعة العلاقات الثنائية بين البلدين. ومع الانتهاء من عملية الانسحاب، كانت القوة العسكرية الوحيدة التي بقيت في البلاد هي مكتب التعاون الأمني والذي عمل من داخل السفارة واشرف على اشكال مختلفة من المساعدة الأمنية التي كانت الولايات المتحدة لا تزال تقدمها لشركائها العراقيين. لكن مكتب التعاون الأمني له صلاحياته وتحويله الأمني الخاص به. ومن تاريخ انتهاء عملية الانسحاب في عام ٢٠١١ صعودا، **أوضحت إدارة أوباما بشكل لا يقبل الشك بانها لن تعتمد من الان فصاعدا على قانون التفويض باستخدام القوة العسكرية لسنة ٢٠٠٢.** وبحلول شهر تموز من العام ٢٠١٤، ذهبت سوزان رايس مستشارة الامن القومي الى الدعوة الى نقض هذا التحويل بزعم عدم وجود حاجة اليه بعد الان.

كيف اضحى قرار التفويض باستخدام القوة ضد العراق لسنة ٢٠٠٢ قراراً خطيراً، الجزء الأول: التاريخ والتطبيق

لكن هذه الدعوة اثبتت بانها كانت سيئة التوقيت. فبعد مرور أسابيع قليلة، اندفع الهجوم الذي تقوده الدولة الإسلامية في العراق والشام والتي كانت تنتشر في المناطق الشمالية الغربية من العراق وتلحقها بأجزاء من الأراضي السورية التي مزقتها الحرب، الى داخل الأراضي العراقية، مهددة مدن بغداد واربيل، حيث يحتوي كلاهما على تواجد دبلوماسي امريكي ضخم. تدخلت إدارة أوباما عن طريق الغارات الجوية في شهر اب ٢٠١٤، وفقا للمادة الثانية من الصلاحيات الدستورية للرئيس وبالتنسيق مع الحكومة العراقية، والتي سعت بنشاط الى الحصول على مساعدة الولايات المتحدة وغيرها في المجتمع الدولي. لكن مع نهاية مدة الستين يوما والتي تسمح باستخدام القوة العسكرية بدون تخويل الكونغرس وفقا لقانون سلطات الحرب، قدم البيت الأبيض مبررين قانونين لما اصبح لاحقا حملة عسكرية أمريكية واسعة ومستمرة: أولاً، ان داعش، الوريث لتنظيم القاعدة في العراق، يقع تحت طائلة تفويض استخدام القوة العسكرية لسنة ٢٠٠١، وعليه بالإمكان استهدافه بنفس الطريقة التي يتم بها استهداف الجماعات المرتبطة بالقاعدة حول العالم، بما في ذلك سوريا والعراق: ثانياً، يمنح تفويض سنة ٢٠٠٢ أساساً قانونياً القيام بأعمال بالصد من داعش في العراق وربما في سوريا أيضاً في بعض الظروف. وكانت إدارة أوباما حريصة على اظهار ان السلطة التي يخولها التفويض الأخير هي سلطة تكميلية وفائضة عن الحاجة، الى درجة انها استمرت في دعم نقض قانون التحويل باستخدام القوة العسكرية لسنة ٢٠٠٢ وسعيها الذي تمخض بالفشل للحصول على تخويل أكثر تحديداً من الكونغرس. بالرغم من ذلك فان تخويل سنة ٢٠٠٢ وجد له تطبيقاً آخر في ساحة معركة تمتد خارج حدود العراق

في نيسان ٢٠١٥، زودت إدارة أوباما شرحاً مفصلاً يتعلق بقانون تفويض استخدام القوة العسكرية لسنة ٢٠٠٢، عندما قام المستشار العام في وزارة الدفاع ستيفن بيترسون بألقاء خطاب وصف فيه الإطار القانوني للعمليات المناوئة لداعش. وفي الوقت الذي كانت فيه معظم ملاحظاته تركز على تفويض سنة ٢٠٠١، الا ان حديثه انعطف أيضاً وبشكل موزع الى تفويض سنة ٢٠٠٢ المتعلق بالعراق، قائلاً:

بالرغم من ان التهديد الذي كان يشكله نظام صدام حسين في العراق كان محط تركيز قانون سنة ٢٠٠٢، الا ان هذا القانون، ووفقاً لأهدافه المعلنة، تم فهمه على انه يخول استخدام القوة لأغراض تتعلق بالمساعدة على تأسيس عراق مستقر وديمقراطي، وتتعلق بأغراض مواجهة التهديدات الإرهابية النابعة من العراق. بعد سقوط نظام صدام حسين في سنة ٢٠٠٣، استمرت الولايات المتحدة بالمشاركة مع حلفائها الدوليين بالقيام بمهام عسكرية في العراق وفقاً لتفويض سنة ٢٠٠٢ لتحقيق هذه الأغراض، بما في ذلك المهام العسكرية المخصصة لمواجهة تنظيم القاعدة في العراق، والذي كان كما الان يشكل تهديدا إرهابيا للولايات المتحدة وشركائها ويقوض الاستقرار والديمقراطية في العراق. وعليه، فان تفويض سنة ٢٠٠٢ يخول القيام بعمليات عسكرية ضد داعش في العراق، وفي سوريا اذا ما كانت هناك حاجة لتحقيق الأغراض ذاتها.

وفي ديسمبر ٢٠١٦، نفس هذه اللغة ظهرت في هامش التقرير الختامي الذي قدمته إدارة أوباما التي كانت في طريقها الى الخروج الذي لخصت فيه الإطارين القانوني والسياسي لاستخدام القوة العسكرية. ان حقيقة الإشارة الى تخويل سنة ٢٠٠٢ في هامش التقرير وليس في متنه يوضح دوره المحدود في العمليات الجارية في ذلك الوقت. لكن خلاصة ثلاثة عشر عاما من التطبيق العملي اثبت ان له اثار على المدى البعيد، تحديدا في الفترة التي أعقبت مغادرة إدارة أوباما للمنصب.

ولم تقم إدارة دونالد ترمب باي شيء يذكر لتغير الوضع القائم خلال السنوات الأولى من عملها. ففي وقت مبكر، رفضت الإدارة الجديدة القيام باي نقض او اصلاح لتخويلات سنة ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، مستندة بذلك، كما ذكر القائم بأعمال المستشار العام وزارة الدفاع الامريكية ويليام كاسل في خطاب له سنة ٢٠١٧، مشيرا الى ان الغاء التخويلات «سيتسبب بخلق لا يقين سياسي وقانوني.» وفي شهر اذار من سنة ٢٠١٨، قدمت الإدارة الامريكية التحديث القانوني الدوري المطلوب لتقرير الاطر السياسية والقانونية الذي نشرته إدارة أوباما وقد كررت فيه وصف ستيفن بيترسون حول مجال تفويض استخدام القوة العسكرية ووضحت فيه ما كان يشار اليه ضمنا في ما مضى بانه في الوقت الذي يحدد فيه تفويض سنة ٢٠٠٢

كيف اضحى قرار التفويض باستخدام القوة ضد العراق لسنة ٢٠٠٢ قراراً خطيراً، الجزء الأول: التاريخ والتطبيق

استخدام القوة لمعالجة التهديدات النابعة من او التي يتعرض لها العراق، الا انه كما هو الحال مع تخويل سنة ٢٠٠١ لا يحده نطاق جغرافي معين عندما يتعلق الامر بتطبيقه. « ومع تصاعد حملة «الضغط الأقصى» على ايران والتي أعلنتها إدارة ترامب، كانت هناك مخاوف متنامية من ان يتم استخدام تفويض استخدام القوة لسنة ٢٠٠٢) او غيرها من الصلاحيات القانونية» لتبرير عمل عسكري بالضد من ايران. وسعت اغلبية من الحزبين في مجلس النواب والشيوخ الى حد التصويت على شرط قانوني من شأنه تحديد قدرة دونالد ترمب على القيام بعمل عسكري بالضد من ايران، الا انها فشلت بتحقيق هذا الامر بسبب الشرط الذي ينص على الحصول اغلبية مطلقة لكسر حاجز الجمود في مجلس الشيوخ. وفي ذلك الوقت، بدا ان إدارة ترامب كانت راضية باستخدام تفويض سنة ٢٠٠٢ لنفس الأغراض المحدودة التي قامت إدارة أوباما بتوظيف هذا التفويض من اجل تحقيقها، تحديدا الصلاحية الممنوحة لاستكمال الحملة العسكرية بالضد من داعش، والقليل غير ذلك.

الا ان الامر تغير في شهر ديسمبر ٢٠١٩، عندما اختارت إدارة ترامب القيام بشن هجمات عسكرية في كل من العراق وسوريا بالضد من كتائب حزب الله، الميليشيا الشيعية المدعومة من ايران والتي تم دمجها شكليا بأجهزة الامن العراقية لكنها استمرت بالعمل بشكل مستقل ويعتقد انها كانت مسؤولة عن الهجمات الصاروخية على افراد أمريكيين منخرطين في العمليات القائمة بالضد من تنظيم داعش وغيرها من الأنشطة في داخل البلاد. بينما لم تقدم إدارة دونالد ترامب شرحا واضحا للسند القانوني لعملياتها في ذلك الوقت، الا انها ذكرت بانها جاءت بما يتوافق مع تخويل الكونغرس في سنوات ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ لاستخدام القوة «اذا ما استدعت الحاجة للدفاع عن الولايات المتحدة او عن القوات الحليفة»، المنخرطة في مهام عسكرية تحت بنود قانون التفويض باستخدام القوة العسكرية، بما في ذلك المهام العسكرية المستمرة بالضد من داعش في العراق وسوريا. (وكانت إدارة ترامب قد اعتمدت فيما مضى على سرديّة الدفاع عن النفس لتبرير الهجمات بالضد من الأهداف غير المرتبطة بداعش في سوريا والمرتبطة بنظام الأسد والتي هددت التحالف المناوئ لداعش وحلفاؤه على الأرض،

لكنها ربطته بتخويل سنة ٢٠٠١ أيضاً). وفي تقرير لاحق عن سلطات الحرب، اكدت إدارة ترامب بان ذلك كان مبرراً قانونياً داخلياً لكل من غارات ديسمبر ٢٠١٩ بالصد من كتائب حزب الله بالإضافة الى الغارات الجوية اللاحقة التي استهدفت الميليشيات المدعومة من ايران في كل من العراق وسوريا خلال سنة ٢٠٢٠.

لكن بعد فترة وجيزة فقد غطى حدث اخر ذو تبعات كبيرة على الأفعال السابقة: الا وهو هجوم الثاني من شهر يناير لسنة ٢٠٢٠ والتي أدت الى مقتل قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني وبعض من القادة المتقدمين لكتائب حزب الله على ارض مطار بغداد الدولي. ومرة أخرى ترددت إدارة ترامب في بادئ الامر بتقديم المبرر القانوني لعملها الى الراي العام، لكنها في خاتم الامر زودت الكونغرس بتقرير سلطات الحرب، الذي حاجت فيه بان افعالها كانت مبررة تحت بنود المادة الثانية من الصلاحية الدستورية الممنوحة للرئيس وقانون التفويض باستخدام القوة العسكرية لسنة ٢٠٠٢. لكن إدارة ترامب لم تعتمد على أي حال على حجة الدفاع عن النفس التي استخدمتها في مواضع سابقة عند استهدافها الميليشيات العراقية. بدلا عن ذلك، كما وضع المستشار العام لوزارة الدفاع الامريكية بول ناي في شهر اذار ٢٠٢٠، بان سليماني نفسه كان ينظر اليه «كهدف ملائم وضروري ليستخدم الرئيس القوة ضده بناءً على قانون سنة ٢٠٠٢» لدوره «كزعيم لقوة القدس التي أشرفت بشكل مباشر على شن هجمات عدائية بالصد من افراد وممتلكات أمريكية في العراق.» (خطاب ناي بدوره تماشى مع رأي مكتب المستشار القانوني لوزارة العدل الامريكية في نيسان ٢٠٢٠ الذي برر استهداف سليماني، في تقرير تم حجب قسم كبير منه ولم يظهر الى العلن حتى سنة ٢٠٢١.) في الوقت الذي رد فيه الكونغرس على الغارة التي استهدفت سليماني عن طريق تمرير قانون مشترك موكدين في جزء منه ان تفويضات سنة ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ «لا تمنح تخويلاً قانونياً بشكل محدد لاستخدام القوة بالصد من ايران» صوتت عليه اغلبيه أعضاء المجلسين، لكن الرئيس ترامب نقض هذا القرار وعجز مناصري القرار في الكونغرس عن ضمان حصوله على اغلبيه الثلثين اللازمة في المجلسين لإجبار الرئيس على قبوله.

كيف اضحى قرار التفويض باستخدام القوة ضد العراق لسنة ٢٠٠٢ قرارا خطيراً، الجزء الأول: التاريخ والتطبيق

حتى هذه اللحظة تجنبت إدارة بايدن بدورها الاعتماد على تفويض استخدام القوة العسكرية لسنة ٢٠٠٢. في الوقت الذي قامت فيه الإدارة بشن عدة الغارات الجوية على الميليشيات المدعومة من ايران في العراق وسوريا، اعتمد تقرير صلاحيات الحرب الذي أصدرته الإدارة على الصلاحيات الدستورية الممنوحة للرئيس وفق المادة ثانيا حصرا ولم يذكر فيه أي إشارة الى قانون تفويض استخدام القوة العسكرية. اما النشاطات العسكرية الأخرى التي قامت بها الإدارة ضمن الحملة المناهضة لداعش في العراق وسوريا فقد استمرت تبريرها ضمن الإطار القانوني لتخويلات سنة ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، من دون الاعتماد على الأخير فقط. فقط قبل يوم من تقديم قرار التصويت على الغاء قانون التفويض باستخدام القوة العسكرية الى مجلس النواب في شهر حزيران ٢٠٢١، أصدرت إدارة بايدن تقريراً اكدت فيه وجهة نظرها حيال التي ذكرت فيها ان تفويض سنة ٢٠٠٢ فائض عن الحاجة وان العمليات بالضد من داعش تستند على قانون ٢٠٠١ وحثت الإدارة على تبني الغاء قانون ٢٠٠٢. وأكد مسؤولون في إدارة بايدن لاحقا على هذا الموقف في جلسة استماع امام لجنة العلاقات الخارجية للعلاقات الخارجية في الكونغرس في اب ٢٠٢١.

لكن نفس جلسة الاستماع هذه كشفت أيضا بعض نقاط الاستمرارية في وجهات نظر الجهاز التنفيذي حيال قانون ٢٠٠٢. فقد اكد المسؤولون المشاركون في هذه الجلسة بان إدارة بايدن مستمرة بقبول نظرية الدفاع عن النفس التي طرحتها إدارة ترامب بما يتعلق بتفويضات استخدام القوة العسكرية وأكدت (من دون تبني) موقف الإدارة من ان الضربة التي استهدفت سليمان كان من الممكن تبريرها قانونيا بالاستناد على المادة الثانية من الصلاحيات الدستورية الممنوحة للرئيس فقط، من دون الاعتماد على تفويض سنة ٢٠٠٢. وذكر تقريران سنويان عن سلطة الحرب ان إدارة بايدن ملزمة بأعلام الكونغرس عن التغييرات في الأطر القانونية التي تراها حاکمة لاستخدام القوة العسكرية - او على الأقل الأقسام التي ترفع عنها السرية يجب ان يطلع عليها الرأي العام - وبشكل مماثل ذكر التقريران عدم وجود تغييرات في تفسيرها لتفويض سنة ٢٠٠٢. لذلك، في الوقت الذي لم تكن فيه إدارة بايدن مiale الى الاعتماد على تفويض ٢٠٠٢، الا انها لم تكن

واضحة فيما اذا كانت تفسر هذا القانون بشكل مختلف عن سابقتها. ولم تقم هذه الإدارة باتخاذ أي خطوات أخرى غير دعم الغاء القانون للتوصل من التفسيرات السابقة بالشكل الذي يجعل استخدامها صعبا من قبل الإدارات المستقبلية.

معظم الامريكيون وأعضاء الكونغرس فهموا ان قانون التفويض باستخدام القوة العسكرية بالصد من العراق لسنة ٢٠٠٢ تم تشريعه للتعامل مع التهديد المتصور والذي كان يشكله نظام صدام حسين في العراق. لكن على مدى السنوات العشرين الماضية، أصبح تخويله الذي يقول «بالدفاع عن الامن القومي للولايات المتحدة بالصد من التهديد المستمر الذي يشكله العراق» يفسر على انه اكثر من ذلك، وبعد تحول عملية تغير النظام الى احتلال، أصبح تفويض استخدام القوة العسكرية مفوضا ليس لأسقاط النظام فحسب بل الى تسنم المسؤوليات الأمنية لحماية العراق داخليا وخارجيا. هذا بدوره يعني تخويل استخدام القوة بالصد من الإرهابيين وغيرهم من الجماعات المسلحة العاملة في العراق - بما في ذلك وضمن حالات محددة عملاء ايران المشتبه بهم، واستمرت مهمة الولايات المتحدة الى ما بعد انتهاء الاحتلال والعمليات العسكرية الأولية، ليصبح في النهاية أساسا قانونيا لحملة جديدة بالصد من داعش في كل من سوريا والعراق. لكن الفهم القديم بان قانون تفويض استخدام القوة العسكرية يخول الرئيس للتصرف كما يراه مناسبا للدفاع عن القوات الامريكية ولحماية الاستقرار في العراق لم يزل قائما، وظهر في وقت لاحق كأساس قانون للغارة الجوية التي قتلت قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني.

والامر المهم، ان هذه الأفعال حدثت امام انظار الكونغرس. وكما سيكشف الجزء الثاني من هذا المقال، بان مثل هذه الممارسات لها أهمية كبيرة في نظر الجهاز التنفيذي. فعندما يستمر الكونغرس وبوعي تام بتمويل ودعم هذه النشاطات اعتمادا على تخويل قانوني مطاط، فان الجهاز التنفيذي سينظر الى ذلك كقبول من قبل الكونغرس بهذا التفسير للقانون. هذا النهج لعب دورا أساسيا في التوسع التدريجي في

كيف اضحى قرار التفويض باستخدام القوة ضد العراق لسنة ٢٠٠٢ قراراً خطيراً، الجزء الأول: التاريخ والتطبيق

الطريقة التي تم فيها استخدام قانون التفويض باستخدام القوة العسكرية لسنة ٢٠٠٢ - وجوهريته في فهم كيف يمكن ان يستخدم هذا القانون في المستقبل إذا ما اختار الكونغرس بإبقائه من دون الغاءه.

الملاحظات:

- يطرح المقال موضوعاً بالغ الأهمية بقدر تعلق الامر بالعلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة، حيث يناقش الكاتب الأسس والمبررات القانونية التي تستند اليها الإدارات الامريكية المتعاقبة والتي تحكم نشاطاتها العسكرية الميدانية في العراق بشكل خاص والمنطقة بشكل عام منذ عام ٢٠٠١ وحتى يومنا هذا.
- يأتي على مقدمة هذه التشريعات قانوني التفويض باستخدام القوة العسكرية لسنة ٢٠٠١ و٢٠٠٢، والقانون الاخير تم تشريعه خصيصاً لمواجهة التهديدات النابعة من العراق تحت ضل حكم نظام صدام حسين، لكن الطبيعة المطاطية للقانون وإمكانية تفسيره بإشكال مختلفة تتواءم مع اهداف الولايات المتحدة ومصالحها المتغيرة جعل منه مظلة لتبرير أي عمل عسكري تقوم به الولايات المتحدة داخل الأراضي العراقية.
- ان الالمام والاطلاع على التسلسل الزمني واليه توظيف واستخدام هذه التشريعات هو امر بالغ الأهمية بالنسبة للهيئات الدبلوماسية العراقية ذات الصلة وأجهزة صنع القرار السياسي الخارجي وكل المعنيين بإدارة ملف العلاقات الثنائية العراقية الامريكية. لا سيما وان هذه

الملاحظات:

القوانين وظفت مرارا لانتهاك السيادة العراقية في السنوات الماضية.

- وبالرغم من حساسية موضوع قانون تفويض استخدام القوة العسكرية لسنة ٢٠٠٢، إلا ان ينبغي توخي الحذر من الوقوع في فخ المبالغة في أهمية هذا القانون وتأثيره، فقد قامت إدارات أمريكية متعاقبة مثل إدارتي الرئيس أوباما والرئيس بايدن بتنفيذ عمليات عسكرية داخل العراق دون الاعتماد على هذا التشريع كسند قانوني لعملياتها الحربية. كما ان للرئيس الأمريكي صلاحيات دستورية تخوله بشن عمليات عسكرية دون العودة الى الكونغرس او استحصال موافقته.

لا تزال في حرب: الولايات المتحدة في العراق

الكاتب:

كرسبن سميث

باحث يركز على قضايا الأمن العراقي وقانون النزاعات المسلحة، لديه كتابات عن قوات الأمن العراقية ووضع الأقليات العرقية في العراق وسوريا.

المصدر:

Just security

<https://www.justsecurity.org/81556/still-at-war-the-united-states-in-iraq/>

التاريخ:

18 ايار 2022.

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر - فيصل الياسري

العدد 24
كانون الثاني 2023



ملخص تنفيذي

حوالي عشرون عاما مرت منذ احتلال الولايات المتحدة للعراق واسقاطها لنظام صدام حسين. بعد الاحتلال، بقيت القوات الامريكية في العراق لمدة ثمان سنوات قبل انسحابها في سنة 2011، لتعود بعد ذلك في عام 2014 لمحاربة التهديد الارهابي المتمثل بالدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش). ومهمة محاربة داعش في العراق التي لا تزال مستمرة منذ سنة 2014 تستند على اساس قانوني دولي متين، وتعتمد على الموافقة العراقية ومبدأ الدفاع عن النفس بالاضافة الى دعم مجلس الامن. لكن التحويل الداخلي الامريكي، المبني على تفسيرات مطاطة لتخويلات استخدام القوة العسكرية التي صدرت في عام 2001 و2002، واخرها يعود الى تفويضات الحرب على العراق في سنة 2003، بدا يضعف تدريجيا. في الوقت نفسه، فان الاساس القانوني للعمليات العسكرية الامريكية الموجهة ضد الجماعات المدعومة من ايران في العراق اصبح محل تشكيك وفقا للقانون المحلي والقانون الدولي. وعلى الرغم من استمرار الضرورات السياسية للابقاء على عدد محدود من القوات العسكرية في العراق، الا انه من الضروري اعادة تقييم الاساس القانوني والاهداف السياسية للعمليات العسكرية الامريكية المستمرة في هذا البلد.



كيف بدأت الحملة العسكرية المضادة لداعش في العراق

في سنة 2011، أعلن الرئيس باراك اوباما سحب القوات العسكرية الامريكية من العراق، موفيا بالعهد الذي اطلقه خلال حملته الانتخابية بانهاء حرب العراق التي بدأتها ادارة بوش في عام 2003. لكن وبعد مرور ثلاث سنوات فقط، عادت القوات الامريكية، استجابة للتقدم السريع والانتهاكات العلنية التي قامت بها داعش، وعلى رأس ائتلاف من الدول الحليفة عرفت بقوة المهام المشتركة- عملية العزم الصلب، وبدعم وثيق من القوات المحلية العراقية (بما في ذلك القوات الكردية)، لعبت الولايات المتحدة دورا محوريا في تحرير مساحات واسعة من الاراضي التي سيطرت عليها داعش، مضعفة قدرات التنظيم ومانعة اياه من الاستمرار في ارتكاب الانتهاكات الشنيعة للقانون الدولي الانساني ضد السكان المحليين.

مع حلول سنة 2017، لم تعد داعش تسيطر على اي اراض في داخل العراق، وقامت قوات الامن العراقية المدعومة من القوات الدولية بتحرير اخر المعاقل القوية للتنظيم في مدينة الموصل (ثاني اكبر مدن العراق والعاصمة الفعلية للتنظيم). ولعب الدعم الامريكي لهذه العمليات دورا حاسما في تحقيق هذا النصر، مساهمة في هزيمة داعش للاراضي التي كانت تسيطر عليها.

ومنذ عام 2017، ابقت الولايات المتحدة على تواجد عسكري محدود في العراقي، غالبا للتدريب، والمشورة والدعم للقوات المحلية التي لا تزال تقوم بعمليات مكافحة الارهاب. وبالرغم من تنظيم داعش لم يعد يسيطر على اي اراضي، لكنه يبدي القدرة المتكررة على الظهور مجددا، والسيطرة المؤقتة على المدن والقرى، وشن هجمات ناجحة على قوات الامن العراقية. وفي غالب الامر، لا تزال السلطات العراقية ترى بوجود حاجة وتدعم بقاء قوات امريكية محدودة في البلاد. لكن بعض اللاعبين المحليين، وتحديدًا جماعات الميليشيات الشيعية المدعومة من ايران، عارضت مرارا بقاء اي وجود امريكي في العراق. ومع انحسار تهديد داعش، تزايدت دعوات الجماعات المحلية المناهضة بمغادرة الولايات المتحدة للعراق وبخلاف ذلك سيتم طردها بالقوة.

الانخراط الأمريكي الحالي في العراق

ردا على الدعوات العراقية المتزايدة التي تطالبها بالانسحاب، انهت الولايات المتحدة وبشكل رسمي مهمتها القتالية في شهر ديسمبر من العام 2021. وقد اعلن الرئيس جو بايدن قرار انسحاب القوات الامريكية القتالية من العراق في شهر تموز 2021 بعد سلسلة من الحوارات الاستراتيجية بين الادارة الامريكية والحكومة العراقية، برئاسة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. لكنه وفي الوقت الذي قد تكون فيه المهمات القتالية للتحالف انتهت، لا يزال هناك حوالي 2500 جندي امريكي في البلاد، يقومون بتقديم التدريب، والمشورة، والدعم لقوات الامن العراقية في عمليات مواجهة داعش. هذه القوة المتبقية مستمرة للعمل بناء على دعوة الحكومة العراقية (والتي لا تزال داعمة لاستمرار الوجود الامريكي لمنع عودة داعش، وللابقاء على المنفعة السياسية والاقتصادية التي يمثلها الوجود الامريكي. في مناسبات عديدة خلال السنة الماضية، اشارت القيادة المركزية الامريكية الوسطى بعدم وجود خطط لسحب قواتها غير القتالية في الوقت القريب. وقد لاحظ قائد القيادة المركزية الوسطى الجنرال فرانك ماكينزي قائلاً «عندما ننظر الى المستقبل، فان اي تعديل لمستوى القوات في العراق سيتم اتخاذه نتيجة للمشاورات مع الحكومة العراقية، وكنا قد انتهينا من حوار استراتيجي قبل عدة اشهر، ونعتقد ان هذا الامر سيستمر.» لكن الهدف الامريكي سيظل يتعلق بتطوير قدرات قوات الامن العراقية والمغادرة في نهاية المطاف. ووفقا للجنرال مكارزي «في الوقت الحالي، العراقيون هم من يقومون بالقتال. ونحن لازلنا نساعدهم. وبمرور الزمن، نأمل ان يأخذوا على عاتقهم دورا اكبر للقيام بما نقوم به نحن.»

في حين ان الولايات المتحدة نجحت بشكل كبير في تأمين هزيمة داعش على الارض، الا ان التنظيم تمتع بقدرة مستمرة على العودة في عام 2019 وعام 2020. جهود قوات الامن العراقية، المدعومة بشكل وثيق من القوات الدولية، اوقفت عودة التنظيم في نهاية عام 2020 وعام 2021، لكن بعض الحوادث، مثل الهروب من سجن الغويران

في سوريا في 20 يناير 2022 ، والمذبحة التي تعرض لها احدى عشر جنديا من الجيش العراقي في مدينة ديالى، يجب ان تكون امثلة صارخة على ضرورة عدم التهاون والتمادي بالثقة بالنفس. في الوقت ذاته، عبر الكثير من المراقبين الحكوميين وغير الحكوميين عن قلقهم من ان الظروف المحلية قد تسهم في زيادة مخاطر عودة داعش او ظهور منظمة اخرى تحل محلها. فمخيم الهول السوري تحديدا مليء بعوائل افراد تنظيم داعش وهم يعيشون باوضاع معيشية مزرية تجعلهم مرشحين مثاليين للتجنيد من قبل الارهابيين. وفي الوقت الذي تقوم به القوات العراقية الان تقريبا بجميع مهام جلب الاستقرار ونشاطات مكافحة الارهاب بالضد من تنظيم داعش، لا تزال الاستخبارات، والدعم اللوجستي، والتدريب، والتسليح الامريكي يلعب دورا رئيسا في تمكين القوات المحلية ومنع داعش من اعادة تنظيم صفوفه.

حتى مع انحسار تهديد داعش، فقد استمرت هجمات الميليشيات الشيعية المدعومة من ايران على القوات الامريكية بوتيرة ثابتة. منذ سنة 2019 صعودا، انخرطت ميليشيات شيعية معينة في حملة متواصلة من الهجمات على المواقع الامريكية في العراق (وفي سوريا). وجاءت هذه الحملة بعد الانسحاب من الاتفاق النووي الذي امر به الرئيس دونالد ترامب في ايار 2018 وتصاعدت بعد قرار اغتيال قائد قوة القدس التابعة للحرس الثوري الايراني الجنرال قاسم سليماني في شهر يناير من عام 2020، مع ابو مهدي المهندس، الزعيم الكبير في الميليشيات المدعومة من ايران وقائد عمليات قوات الحشد الشعبي العراق، وهي جزء من القوات العسكرية العراقية. هذه الميليشيات الشيعية غالبا ما تكون مرتبطة بجماعات تصنفها الولايات المتحدة كمجموعات ارهابية مثل كتائب حزب الله، عصائب اهل الحق، حركة النجباء، وكذلك ينتمي بعضها الى الحشد الشعبي العراقي، وهو جزء رسمي من الجيش العراقي، وضمن سلسلة مراجعه (وان كان عمليا مستقلا عنه وغير مسيطر عليه)- وهو ما يمثل تحديا لقوات الامن العراقية والقوات الدولية التي تحاول منع هذه الهجمات والحد من النشاطات الغير قانونية. واشتملت هجمات الميليشيات على مئات

الضربات من الصواريخ والطائرات المسيرة الانتحارية بالضد من الولايات المتحدة واعضاء التحالف الدولي، متسببة بمقتل ما لا يقل عن خمسة مواطنين امريكيين (بالاضافة الى مواطن بريطاني). وردا على ذلك، شرعت الولايات المتحدة بسلسلة من الهجمات ضد الميليشيات الشيعية في كل من العراق وسوريا، رافعة من مخاطر احتمال انزلاق الولايات المتحدة الى صراع جديد من دون تخويل قانوني.

الاساس القانوني للعمليات الامريكية في العراق

بناءً على ما تقدم، فإن التساؤلات حول شرعية استمرار العمليات الامريكية في العراق هو امر يمكن ملاحظته. في الوقت الذي تحظى فيه العمليات ضد تنظيم داعش باساس قانوني صلد في كل من القانون الدولي والقانون الداخلي العراقي، الا ان هذه الاسس لا تمتد لتشمل الصراع بين الولايات المتحدة وايران وحلفائها. وبالرغم من وجود اساس قانوني دولي راسخ يتعلق بالحرب على داعش في العراق، فإن التبريرات القانونية الداخلية الامريكية ضعيفة في احسن الاحوال، وتعتمد على تفسيرات لتخويلات منحت لاستخدام القوة العسكرية في الاعوام 2001 و 2002 وعلى التخويل الممنوح للرئيس الامريكي وفقاً للمادة الثانية من الدستور الامريكي.

العمليات المضادة لداعش

عند مقارنتها بغزو عام 2003، فإن العمليات الامريكية المناهضة لداعش في العراق تمتلك اساساً قوياً في القانون الدولي. فمنذ مطلع الحملة المضادة لداعش في صيف عام 2014، كانت موافقة الحكومة العراقية الركن القانوني الاساسي لعمليات الولايات المتحدة والتحالف في العراق. وكان لدعم مجلس الامن الدولي، وفقاً للقرار 2249 لسنة 2015، والذي دعا دول العالم «لاتخاذ كافة السبل اللازمة» لمنع وكبح الافعال الارهابية المرتكبة من قبل داعش، دوراً في وضع قوة المهام المشتركة-عملية العزم الصلب في موضع قوي.

لكن الموافقة لا تكون دائماً واضحة كما هو الحال مع الحرب ضد داعش. لذلك فإن يجدر بنا وبشكل موجز استعراض ما الذي يجعل الادعاء بوجود موافقة باستخدام القوة داخل اراضي دولة اخرى قانونيا قبل الخوض في غمار العمل العسكري الامريكي في العراق. فللسماح لدولة اخرى بالتدخل، يتوجب على الدولة المستقبلة منح موافقة شرعية (بمعنى، من بين امور اخرى، يجب ان تكون الموافقة غير مدفوعة بالقسر وموضحة بصراحة) وان تكون الجهة المانحة للتحويل تحضى بسلطة شرعية للقيام بذلك (هناك بعض الجدل حول معنى وجود سلطة شرعية، خاصة في سياق الحكومات الضعيفة والحكومات التي تسيطر على الارض ولكنها غير معترف بها). كما ان الموافقة يمكن ان تكون محدودة من حيث الاهداف والوسائل والموقع. **فالدولة التي تستخدم القوة المسلحة على ضوء موافقة دولة اخرى يتوجب عليها ان تعمل ضمن قيود تفرضها الدولة المضيفة؛ حيث ان الفشل بالقيام بذلك فيه انتهاك للقانون الدولي. وبالمثل، اذا ما ارتأت الدولة المستضيفة ان تسحب موافقتها، فعلى الدولة الاخرى سحب قواتها وبخلافه فانها ترتكب انتهاكا لقانون الحرب.**

في شهر ايلول من عام 2014، عندما استهلت الولايات المتحدة حملتها الشاملة لصد داعش، كانت العمليات البرية والجوية الامريكية تجري بدعوى من الحكومة العراقية. وقد عمل المسؤولون الامريكيون والعراقيون الذين كانوا يصارعون من اجل ايقاف تقدم تنظيم داعش نحو بغداد لاشهر طويلة بمفاوضات خلف الابواب المغلقة وفي بيانات علنية من اجل وضع اطار رسمي يتم تخويل العمليات العسكرية بموجبه. وفي الخامس والعشرين من شهر حزيران 2014، ارسل هوشيار زيباري (وزير خارجية جمهورية العراق في ذلك الحين) رسالة الى الامانة العامة للامم المتحدة ومجلس الامن الدولي ذاكرة فيها ما يأتي:

لقد قمنا في وقت سابق بطلب مساعدة المجتمع الدولي. في الوقت الذي نعبر فيه عن الامتنان لما تم القيام به حتى الان، الا ان ذلك ليس بكاف. وعليه فاننا ندعو الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي للاعتراف بجدية التهديد الذي تتعرض له بلادنا والنظام الدولي بأسره...

نحن بحاجة الى الدعم من اجل هزيمة داعش ولحماية اراضيها وشعبها. وعلى وجه الخصوص، ندعو الدول الاعضاء لمساعدتنا عن طريق تقديم التدريب العسكري، والتكنولوجيا المتقدمة، والاسلحة المطلوبة للاستجابة لهذا الوضع، وللمنع الارهابيين من الحصول على موطن قدم وملاذ امن في البلاد.

لاحقاً، في يوم 20 ايلول 2014، ارسل وزير الخارجية العراقي الجديد ابراهيم الاشيقر(بعد انسحاب هوشيار وبقيّة الكرد من الحكومة العراقية احتجاجاً على سياسات نوري المالكي) رسالة اخرى الى الامم المتحدة. في هذه المرة، ابدى العراق امتنانه للمساعدات العسكرية التي يتلقاها العراق، بما في ذلك المساعدة المقدمة من قبل الولايات المتحدة بناء على طلبات عراقية محددة.» ومضت الرسالة بالقول:

لقد دخل العراق والولايات المتحدة اتفاقية الاطار الاستراتيجي، وهذه الاتفاقية ستساعد على جعل مثل هكذا مساعدة اكثر فاعلية وتمكننا من تحقيق تقدم كبير في حربنا ضد داعش. على الرغم من حاجة العراق الماسة الى مساعدة اصدقائه في محاربة شر الارهاب، الا انه على اي حال يعلق اهمية كبيرة على الحفاظ على سيادته وقدرته على اتخاذ قرارته بشكل مستقل، وكلاهما يجب ان يسان تحت جميع الظروف.

واكدت الرسالة لاحقاً بان العراق، «وفقاً للقانون الدولي والاتفاقات الثنائية والمتعددة ذات الصلة، وبالاحترام اللازم للسيادة الوطنية والدستور، طلب من الولايات المتحدة قيادة الجهود الدولية لمهاجمة مواضع داعش ومقراتها العسكرية، بعد موافقة العراق.» هذه الرسائل، بالاضافة الى البيانات والاتفاقيات، لا يعترىها اي شكل من اشكال الغموض (وليس محلاً للخلاف) وهي تعبير واضح عن الموافقة والتحويل العراقي للولايات المتحدة لاستخدام القوة على ارض العراق بالصد من داعش. باختصار، فان عمليات الولايات المتحدة داخل العراق قانونية وفقاً لقانون الحرب كون السلطة العراقية الشرعية (حكومة العراق التي يمثلها مجلس الوزراء) وبالاتماد على السلطات

المخولة لها وفقا للقانون العراقي، هي الجهة التي دعت الولايات المتحدة للعمل على الارض العراقية.

ومهما يكن من الامر فقد وضع التحويل والموافقة العراقية موضع الاختبار لاحقا. وعلى الأرجح كان في قتل سليمان والمهندس في غارة لطائرة مسيرة امريكية في الثالث من يناير عام 2020 في مقتربات مطار بغداد انتهاكا للشروط المنصوص عليها في التحويل العراقي. فلم يكن المستهدفون مرتبطين بتنظيم داعش، بل ان بعض القتلى (بضمنهم المهندس) كانوا، وفقا للقانون العراقي، اعضاء في القوات المسلحة العراقية بحكم المناصب التي يشغلونها في الحشد الشعبي (تم دمج الحشد ضمن قوات الامن العراقية في سنة 2016). الغارة التي قام بتفويضها الرئيس دونالد ترمب كرد على سلسلة من الهجمات التصعيدية على المصالح الامريكية في العراق من ضمن ذلك السفارة الامريكية في بغداد، تمت ادانتها بشكل من قبل مختلف الوان الطيف السياسي العراقي (بالاضافة الى الادانة الدولية).

وفي الخامس من شهر يناير 2020، وبعد مضي يومين على الغارة، مرر اعضاء البرلمان العراقي قرارا غير ملزما يدعو الحكومة لانهاء تواجد جميع القوات الاجنبية على الاراضي العراقية. التصويت تمت مقاطعته من قبل الكثير من الاعضاء السنة والاكرد، وحصد في النهاية 168 صوتا من اصوات النواب الحاضرين من اصل 329 صوت وهو العدد الكلي لاعضاء مجلس النواب العراقي (3 اصوات اكثر من عدد النصاب المطلوب). وعلى العكس من تمرير القانون، فان قرارات مجلس النواب غير ملزمة للحكومة (وخاصة ان حكومة عادل عبد المهدي في ذلك الوقت كانت من حكومة تصريف اعمال مسلوبة الصلاحيات، وغير قادرة على اتخاذ قرارات مهمة وفقا للدستور). يضاف الى ذلك، في الوقت الذي يمنح فيه الدستور العراقي والقوانين البرلمان سلطة تصديق المعاهدات والاتفاقيات الدولية، الا ان القانون لا يمنح ب البرلمان شكل واضح سلطة الغاء الاتفاقيات. هذه السلطة تمتع بها الحكومة (وحتى هذه اللحظة فان الحكومة العراقية لم تقم بالغاء اتفاقية الاطار الاستراتيجي، ولم تسحب التحويل الممنوح

للقوات الامريكية الذي يتيح لها البقاء في العراق). وعليه، فان قرار مجلس النواب، وعلى الرغم من اهميته الرمزية، لم تترتب عليه اي اثار مباشرة على القوات الامريكية.

وفي حين ان التفويض العراقي لم يتم سحبه في بداية عام 2020، الا ان الدعوات الداخلية في العراق لسحب او طرد الولايات المتحدة (وخاصة من الجماعات الشيعية) اصبحت شعارا ومطلباً سياسياً مهماً. وقد قامت الميليشيات الشيعية المدعومة من ايران بتصعيد هجماتها الصاروخية والهجمات بالطائرات المسييرة على الافراد والمعدات والمواقع الامريكية في العراق، مبررة هذه الهجمات بدعوات الانسحاب الامريكي (ومشيرة مرارا الى القرار البرلماني غير الملزم كاشارة الى بقاء الولايات المتحدة في العراق كقوة احتلال غير شرعية). في شهر حزيران من سنة 2020، عقدت حكومة الكاظمي وادارة ترامب اول جولة من الحوار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة، والتي هدفت جزئياً الى معالجة مسألة مستقبل الوجود العسكري الامريكي في العراق.

جولات اخرى من الحوار الاستراتيجي تضمنت لقاء بين الرئيس دونالد ترامب ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في شهر اب 2020، بالإضافة الى اللقاء بين ادارتي بايدن والكاظمي في نيسان و تموز 2021. ففي شهر نيسان من سنة 2021، اكد الطرفان «ان مهمة القوات الامريكية وقوات التحالف قد تحولت الان الى التركيز على مهام التدريب والمشورة، الامر الذي يتيح بالتالي الى اعادة نشر ما تبقى من القوات القتالية خارج العراق، وفقاً لتوقيت سيتم الاتفاق عليه في المحادثات الفنية القادمة.» ولاحقاً، وبعد محادثات شهر تموز 2021 في مدينة واشنطن، اعلنت الحكومتان:

... ان العلاقة الامنية (الامريكية - العراقية) ستتحول بشكل كامل الى التدريب، والاستشارة، والمساعدة، ومشاركة المعلومات الاستخبارية، ولن يكون هناك قوات امريكية ذات مهام قتالية اعتباراً من 31 ديسمبر 2021. وتنوي الولايات المتحدة الاستمرار بدعم قوات الامن

العراقية، بما في ذلك البيشمركة، لبناء قدراتها للتعامل مع التهديدات المستقبلية.

لذلك، لطالما استمر التحويل الممنوح من قبل الحكومة العراقية، فان مبرر الولايات المتحدة للبقاء على تواجدها العسكري في العراق سيضل مستندا الى ارضية قانونية راسخة وفقا لكل من القانون الدولي والقانون المحلي العراقي. ولكن اذا ما تجاوزت الولايات المتحدة حدود التحويل العراقي (مرة اخرى)، لن تكون افعالها غير قانونية وفقا للقانون الدولي وحسب، انما قد تدفع الحكومة العراقية لسحب اي تحويل يسمح باي عمليات امريكية داخل العراق مستقبلا، او قد يتسبب ذلك بالغاء اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين البلدين.

وعلى العكس من السند القانوني الدولي للعمليات الامريكية بالصد من داعش في العراق، فان السند القانوني الداخلي يعتمد على تخويلات قديمة تعود الى عامي 2001 و 2002. ففي اشعاراتها الاولى الى الكونغرس في شهر اب من العام 2014 بخصوص شن غارات داخل العراق وفقا لقرار صلاحيات الحرب، استشهدت ادارة اوباما بصلاحيات الرئيس كقائد عام والمسؤول التنفيذي الاعلى وفقا للمادة الثانية من الدستور الامريكي لاتخاذ مثل هكذا قرارات. لكن اشعارت ادارة اوباما الى الكونغرس في شهر ايلول 2014 استشهد الرئيس فيها الى تخويلات سنة 2001 و 2002 كمصدر قانوني داخلي، مدعيا بان اوامر القيام بمهام عسكرية داخل العراق «يتطابق مع سلطات الرئيس الدستورية والقانونية كقائد عام (بما في ذلك صلاحيات تنفيذ المادة 40-107 من القانون العام والمادة 40-107)» وكما أوضح تيس بريدمان وبريانا روزين في مقالهما حول سوريا، ان توظيف تصريح استخدام القوة العسكرية لعام 2001 كمصدر صلاحيات لاستهداف مجموعة اخرى غير تنظيم القاعدة، او لطالبان، او القوات المتحالفة مع هذه الجماعات ما هو الا مط في حدود هذا التحويل. ويكمن التأويل القانوني حول الارتباط المسبق بين التنظيم الذي سبق داعش وتنظيم القاعدة الذي يعود الى عام 2004- الامر الذي فيه توسعة للتحويل الاول الذي كان منحه الكونغرس في ذلك الوقت.

في نفس الوقت، ان الاعتماد على التصريح باستخدام القوة الذي يعود الى سنة 2002 هو امر محل تشكيك كبير. والسبب وراء ذلك ان تصريح عام 2002 تم تشريعه من اجل اعطاء تخويل بشن الحرب على العراق. ويتضمن نص القانون السماح للرئيس «استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة بالطريقة التي يراها ضرورية وملائمة من اجل (1) الدفاع عن الامن القومي للولايات المتحدة ضد التهديد المستمر الذي يمثله العراق، و (2) وضع جميع قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بالعراق موضع التنفيذ.» ونظرا لان العمليات الامريكية بالضد من داعش في سنة 2014 كانت تجري بدعوى صريحة من العراق، ولاستخدام الدفاع الجماعي عن النفس مع العراق كمبرر، يصبح توظيف التحويل الذي صمم في الاصل لاستخدام القوة بالضد من العراق والتهديد المستمر الذي يشكله العراق توسعا تعسفياً في احسن الاحوال. فالتفسير الموسع للبند الثالث (أ) والبند (2) يمكن ان يبرر استخدام تخويل عام 2002 كذريعة لاستخدام القوة لتنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي مثل القرار المرقم 2249، والذي اشار تحديدا الى العراق في سياق التهديد الذي تشكله الدولة الاسلامية. لكن حتى هذا التفسير لا يستند على ارضية صلبة عند الاخذ بنظر الاعتبار ديباجة تخويل عام 2002، الذي يشير الى سلسلة محددة من قرارات مجلس الامن التي تعود الى تسعينات القرن الماضي والتي هدفت الى تحييد التهديد الذي كان يشكله نظام صدام حسين.

ومن الامور التي تحسب لادارة اوباما انها كانت واعية للطبيعة الاشكالية النابعة من الاعتماد على التحويلات باستخدام القوة التي تعود الى عام 2002. ففي خطاب حالة الاتحاد في يناير 2015 دعا الرئيس اوباما الكونغرس الامريكي لاصدار تخويل جديد يسمح باستخدام القوة العسكرية لاستهداف الدولة الاسلامية. وفي فبراير من العام نفسه، قدم الرئيس مسودة قانون جديد الى الكونغرس كان من المقرر ان يخول هذا القانون السماح بالاستمرار باستخدام القوة العسكرية لاستنزاف وهزيمة داعش، من دون السماح بالانخراط في عمليات قتالية ميدانية طويلة المدى. لكن الكونغرس لم يتبنى مسودة

القانون هذه، وبالرغم من الجهود المستمرة لنقض او استبدال التحويل الصادرة في الاعوام 2002 و 2003 الا انها لا تزال نافذه حتى هذه اللحظة. ولا تزال هذه التحويلات القاعدة القانونية الاساسية المتوافقة مع القانون الداخلي الامريكي التي تستند عليها العمليات العسكرية المستمرة في العراق.

العمليات التي تستهدف مجموعات الميليشيات الشيعية المدعومة من ايران

حتى هذه اللحظة، لم تتطرق هذه المقالة الا الى الاساس القانوني للعمليات الامريكية المضادة لتنظيم داعش في العراق، لكن وعلى اقل تقدير منذ عام 2017 - وتحديدا منذ عام 2019 صعودا - اصبحت الولايات المتحدة منجرة وبشكل متزايد الى سلسلة من الهجمات المتبادل مع الميليشيات الشيعية المحلية وغيرها من وكلاء ايران. وقد اصبحت القوات الامريكية والعناصر المساندة هدفا للمئات من الصواريخ قصيرة المدى، وعشرات من الطائرات المسييرة الانتجارية، والعبوات الناسفة المتكررة. ومنذ نهاية عام 2019، قتل خمسة مواطنين امريكيين، بما في ذلك ثلاثة جنود امريكان، وجندي بريطاني واحد، في هجمات قامت بها الميليشيات الشيعية على قواعد امريكية في العراق.

وعندما تقوم الولايات المتحدة بالرد على هذه الهجمات، فان الغارات الجوية غالبا ما تتبع اما سلسلة من الهجمات العنيفة التي تقوم بها الميليشيات، او هجوما تسبب باحداث اصابات بين صفوف القوات الامريكية. حتى هذا اليوم، اقر البيت الابيض بشن غارات جوية على جماعات الميليشيات الايرانية المدعومة من ايران على الاراضي العراقية في اربعة مناسبات: الاولى تحت ادارة الرئيس بايدن في 27 حزيران 2021، بالاضافة الى ثلاث هجمات اخرى في 29 ديسمبر 2019، 3 يناير 2020، و 13 اذار 2020 تحت ادارة الرئيس ترامب، وباستثناء الغارة التي شنت في يناير والتي استهدفت الجنرال قاسم سليماني وحاشيته، استهدفت بقية الغارات منشآت متعددة للميليشيات.

وعلى العكس من العمليات المضادة لداعش في العراق، فإن العمليات الأمريكية بالضد من وكلاء إيران غامضة قانونياً. أولاً، إنه من غير الواضح إذا كان التحويل والموافقة العراقية تمتد لتشمل هذه الغارات. في واقع الأمر، أدان العراق علناً الهجمات الأمريكية على الميليشيات الشيعية التي حصلت على أراضيه. وبعد الغارة التي شنتها الطائرة المسيرة والتي تسببت بمقتل سليمان والمهندس في يناير 2020، وصف رئيس الوزراء العراقي في ذلك الوقت عادل عبد المهدي عمليات القتل هذه «كعمل عدواني على العراق وينتهك سيادة أراضيه» ذاكراً بأنها «تنتهك شروط التواجد الأمريكي في العراق». وبعد الغارات الأمريكية في يناير 2021 على كتائب حزب الله وكتائب سيد الشهداء، وصفت الحكومة العراقية الهجمات بأنها «انتهاك صارخ وغير مقبول لسيادة العراق وأمنه الوطني». في ذات الوقت، إن الضربات على الكثير من الميليشيات الشيعية – بالرغم ولأثها الشديد لإيران وللدعم الذي تتلقاه منها – هي هجمات مسلحة على الدولة العراقية نفسها، وذلك، كما تم توضيح ذلك في الأعلى، لأن أغلب الفصائل الشيعية هي جزء قوات الأمن العراقية عن طريق قوات الحشد الشعبي. وتستخدم الميليشيات الشيعية وانصارها هذا الوضع القانوني للأغراض الدعائية، مدنيين جميع الغارات الأمريكية على قواتهم كهجمات على السيادة العراقية، ومطالبين برد فعل حكومي (والمزيد من الأفعال الانتقامية من قبل الميليشيات) بالضد من الولايات المتحدة كقوة احتلال مزعومة.

وفي الوقت الذي تسمح فيه شروط التعاون الأمريكي العراقي للولايات المتحدة بالدفاع عن نفسها من الهجمات، تدل التصريحات الرسمية العراقية بأن حكومة العراق ترفض المبررات الأمريكية وراء البعض من هذه الضربات كضرورة لأغراض الدفاع عن النفس. ومن الجدير بالملاحظة أن الإدارة العراقية الحالية متعاطفة بجدية بصورة بشكل غير علني مع المأزق الذي يفرضه هذا الوضع على القوات الأمريكية – لكنها مرغمة على ادانة الهجمات الأميركية علناً خوفاً من

الانتقام الميليشياوي - وانه من المستحيل استبعاد الحصول على الموافقة العراقية خلف الابواب المغلقة.

ومهما يكن من الامر، فقد بررت الولايات المتحدة وبشكل رسمي ضرباتها على هذه الميليشيات على انها «ضرورية ومتناسبة وتتسق مع القانون الدولي... في ممارسة حق الولايات المتحدة المتأصل في الدفاع عن النفس المنصوص في المادة 51 من ميثاق الامم المتحدة.» على اي حال، تبقى التساؤلات حول اذا ما كانت الغارات الامريكية التي تلي هجمات الميليشيات تدخل ضمن حق الدفاع عن النفس في حال غياب هجوم وشيك او هجوم فعلي. وقد وضعت ادارات امريكية متتابعة تفسيرات مختلفة لمعنى الهجوم «الوشيك»، اطالت البعد الزمني لمفهوم «الهجوم الوشيك»، ووفقا للتفسير الامريكي، يسمح باستخدام القوة للدفاع عن النفس في حال وجود اسلوب ممنهج لاستخدام العنف، وليس بالضرورة وجود هجوم وشيك. لكن الهجمات الامريكية بالصد من الميليشيات الشيعية في العراق وسوريا تبدو بانها تذهب الى ابعد من ذلك، حيث تركز البيانات الرسمية الامريكية هجمات تم شنّها في الماضي اكثر من تركيزها على التخطيط لشن هجمات اخرى.

بررت ادارة ترامب قتل سليمان والمهندس بان الاستهداف كان «استجابة لتصاعد سلسلة الهجمات.» في حين استخدمت ادارة بايدن لغة اكثر حذرا، لكنها استمرت بالتلميح الى ان الغارات تحدث كرد على صواريخ الميليشيات، مدعية على سبيل المثال بانه «نظرا لسلسلة الهجمات المستمرة من قبل الجماعات المدعومة من ايران والتي تستهدف المصالح الامريكية في العراق، امر الرئيس بالقيام باعمال عسكرية اضافية للحد وردع مثل هذه الهجمات.» ونظرا لان الغارات الامريكية التي تستهدف الميليشيات لا تحدث دائم بعد الهجمات الصاروخية او هجمات الطائرات المسييرة على القوات الامريكية مباشرة (بصورة عامة، تشن الغارات بعد عدة ايام من التعرض لهجمات يصاب فيها افراد من الولايات المتحدة)، ويلاحظ بعض المراقبين ان الضربات الامريكية تبدو وانها تنفذ كنوع من انواع الانتقام. وكما لاحظت ماري

الين اوكنيل، استاذة القانون في جامعة نوتردام، انه في الوقت الذي يسمح فيه القانون الدولي استخدام القوة في الدفاع عن النفس، لا وجود هناك لحق الانتقام. ويشير عادل احمد حقي استاذ القانون كلية روتغرز للحقوق الى ان الرد العسكري المتناسب لهجوم مسلح سابق، انتهى بشكل واضح، لا يعد دفاعا عن النفس بل يعتبر انتقاما مسلحا. واذا كان الاساس القانوني الدولي للهجمات على جماعات الميليشيات الشيعية اضعف من الاساس القانوني للعمليات المضادة لداعش، فان الاساس القانوني الداخلي الامريكي اضعف من ذلك بكثير. فقد اسندت ادارة ترامب استهدافها لسليمانى والمهندس بناءا على السلطات المخولة للرئيس الامريكي بموجب المادة الثانية من الدستور وعلى التحويل باستخدام القوة لسنة 2002. وبقدر تعلق الامر بالتحويل، جادلت ادارة ترامب بان الولايات المتحدة «تستخدم القوة بموجب تحويل عام 2002 من دون الحاجة لمواجهة التهديدات التي تمثلها اجهزة الدولة العراقية فحسب، انما لمواجهة التهديدات التي تشكلها الميليشيات، الجماعات الارهابية، او اي جماعات مسلحة في العراق.» وقد تعرض هذا التاويل الى نقد كبير. فقد رفضت الادارات الامريكية السابقة فكرة تطبيق تحويل عام 2002 على ايران (كون التحويل تم تصميمه « للدفاع عن الامن القومي للولايات المتحدة بالصد من التهديد القائم الذي يشكله نظام صدام حسين في العراق». ولتوضيح الامر، تجدر الاشارة الى ان الحكومة العراقية في الوقت الحالي هي شريك اميني ستراتيغي للولايات المتحدة، وليست معتدية تسعى الى الحاق الاذي بالولايات المتحدة.

ومن الامور التي تحسب لادارة بايدن انها لم تدع ان تحويل سنة 2002 يمنحها صلاحيات شن هجمات على جماعات الميليشيات الشيعية. بدلا عن ذلك، تم تبرير الهجمات في زمن بايدن على اساس الصلاحيات المفوضة للرئيس بموجب المادة الثانية من الدستور. لكن الطبيعة الاستباقية للهجمات الامريكية - يضاف اليها الطابع المتكرر للاعتداءات التي تحدث في العراق والمناطق الحدودية القريبة في داخل سوريا - ترفع من احتمالية ان يتطور الصراع الى حدود

الحرب بمعناها الدستوري، الامر الذي يتطلب موافقة مسبقة من الكونغرس بناء على المادة الاولى من الدستور التي تتعلق بصلاحيات الكونغرس الامريكي باتخاذ قرار متى تذهب الامة الى الحرب. وقد ذكرت ادارة بايدن ان هجماتها بالضد من الميليشيات الشيعية هي اجراءات منفصلة، وضمن صلاحية استخدام القوة العسكرية لمدة ستون يوما الممنوحة للرئيس وفق قانون صلاحيات الحرب لسنة 1973. وبشكل عام، تمت تفسير المادة الثانية من هذا القانون بانها تسمح بالاستخدام المحدود والقصير المدى للقوة العسكرية - لكن الانخراط طويل المدى في الصراع يحتاج الى تفويض من الكونغرس. وخلال الاشهر القليلة الماضية، انحسرت عمليات الميليشيات الشيعية التي تستهدف بها الولايات المتحدة (ربما بسبب المناورات السياسية داخل العراق، الالتزام الايراني، وحلول شهر رمضان). واذا ما تم استئناف هذه الهجمات في المستقبل القريب (وهو الامر الذي يتوقع الكثير من المراقبين حدوثه) فانه من الممكن ان تتجاوز العمليات الامريكية بالضد من الميليشيات المدعومة من ايران في العراق عتبة صلاحيات الرئيس وتحتاج تخويلا من الكونغرس مشابه لتصريح استخدام القوة العسكرية الصادر في سنة 2002.

ما الذي سيحدث في المستقبل؟

هناك منافع ومخاطر تنبع من الاحتفاظ بوجود امريكي في العراق. ففي الوقت الذي تمت فيه هزيمة تنظيم داعش على الارض، فان هذه المجموعة بإمكانها العودة من دون سابق انذار. ومن دون الدعم الامريكي، ربما ستكون قوات الامن العراقية غير قادرة على التعامل مع احتمالات عودة داعش بفاعلية. في الوقت ذاته، ان التواجد العسكري المستمر في العراق يهدد باحتمال ارتفاع حدة التصعيد مع ايران، خاصة في ضوء الهجمات الانتقامية المتبادلة بين القوات الامريكية والميليشيات الشيعية المدعومة من ايران، والتي لا تستطيع الحكومة العراقية نفسها السيطرة عليها بشكل كامل.

وبالمجمل، هناك ضرورات سياسية قوية للاحتفاظ بوجود امريكي محدود في العراق لضمان استقرار العراق ولمواجهة النفوذ الايراني. وفي الوقت الذي يقر القليل بهذا الامر علنا، نظرا للحساسيات السياسية الداخلية، فان الكثير من المسؤولين الحكوميين العراقيين يدعمون وجودا مستمرا للولايات المتحدة في العراق كثقل مناوئ للنفوذ الايراني ونفوذ الميليشيات الايرانية. لا يرغب العراقيون بان ان يكون بلدهم تابعا امريكا ولا يريدون العودة الى ايام الاحتلال الامريكي، لكن اغلب العراقيين ايضا لا يريدون ان تهيمن دول الجوار على بلادهم. ان الشعور بالخوف من التبعية لايران قوي جدا بين السنة والاكرد، وسريع الانتشار بين الشيعة، الذين دعم الكثير منهم المظاهرات المناوئة للمليشيات والسياسيين المدعومين من ايران. ان الميليشيات الشيعية محتقرة من قبل الكثير من العراقيين بسبب فسادها، وتورطها في قتل المتظاهرين والصحفيين (وحتى مسؤولين حكوميين)، وافلاتها من العقاب. كما ان جهود الحكومة العراقية لتحقيق والسيطرة على هذه الجماعات تعيقها القوة العسكرية لهذه الميليشيات وتمركزها في مفاصل الحياة العامة في العراق. وللدعم الامريكي للمخابرات، وقوى فرض القانون والقضاء العراقي اساسي جدا لمنع الميليشيات الشيعية من ترسيخ قوتها في العراق. باختصار، ان المصلحة الامريكية في شرق اوسط مستقر لا يخدمها السماح لايران ووكلائها بتعزيز سيطرتها على العراق، الامر الذي سيجعل من الميليشيات الشيعية بمثابة حزب الله اللبناني، او من الممكن ان يؤدي الى تعميق التوترات الاقليمية في منطقة الخليج. ان مستقبل العراق كبلد ديمقراطي فاعل وان لم يكن مثاليا يحدده حكم القانون ومن غير المرجح ان يكون في مصلحته السماح لايران والميليشيات الشيعية بالحصول على سيطرة اكبر.

وتبقى الحقيقة على اي حال بان مواجهة ايران والميليشيات الشيعية هي ليست الهدف المنصوص والمصرح به للانتشار الامريكي في العراق. وينبغي على الولايات المتحدة عدم الانزلاق الى صراع جديد غير واضح المعالم مع ايران (او مع الميليشيات) بالاستناد على صلاحيات المادة الثانية في الدستور او تخويلات استخدام القوة

المتقدمة والتفسيرات المطاطة لحق الدفاع عن النفس. الى الدرجة التي تستطيع القيام بالمساعدة بالوسائل الدبلوماسية وغير العسكرية (وبموافقة الحكومة العراقية)، يتوجب على الولايات المتحدة الاستمرار بدعم جهود فرض القانون في العراق لمواجهة النشاطات اللاشرعية (بما في ذلك استهداف الافراد والمعدات الامريكية)، في الوقت الذي يتم فيه تعزيز القضاء العراقي للتأكد من ان ينال افراد الميليشيات المعتقلون عقوبتهم في نهاية المطاف. كما يتوجب على الولايات المتحدة عدم السماح لهجمات الايرانيين والميليشيات لاجبارها على التخلي عن شركائها في العراق، لطالما بقيت مهمة مواجهة داعش شرعية قانونيا ومصرح بها من قبل العراقيين.

واذا ما ارادت الولايات المتحدة اللجوء الى استخدام القوة في العراق سواء بالصد من داعش او غيرها من اللاعبين، فان هناك حاجة لحوار عاجل يجب ان يتناول الاسس القانونية الداخلية الامريكية لاستخدام هذه القوة. ولحل هذه الاشكالية مع ضمان دعم المصالح الامنية الامريكية، ومصالح حلفائها، وضمان احترام حكم القانون، على الادارة الامريكية والكونغرس الغاء تخويلات استخدام القوة التي تعود الى الاعوام 2001 و2002 و التفكير بعناية فيما اذا كانت هناك حاجة لتصميم تخويلات جديدة للاستجابة للتحديات الامنية التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق اليوم.

الملاحظات:

- يخضع وجود القوات العسكرية الامريكية في العراق والمهام المناطة بها الى جملة من القواعد القانونية والتخويلات المستندة الى القانون الدولي والقانون الداخلي الامريكي اضافة الى القوانين والموافقات الممنوحة من الحكومة العراقية.
- ان تعدد المصادر القانونية وتداخلها وتقادم بعضها والتحول في طبيعة مهام القوات العسكرية الامريكية يسهم في خلق ازمات وتوترات بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية وغيرها من الفواعل اللادولتية.
- ان الغموض القانوني وغياب الخطوط والحدود الواضحة لطبيعة ودور القوات الامريكية في العراق والتجاوز على حدود التخويلات الممنوحة لهذه القوات يعد مدخلاً لانتهاك السيادة العراقية و يسبب حرجا للسلطة التنفيذية المؤتمنة على الحفاظ على هذه السيادة.
- يتوجب على كل من العراق والولايات المتحدة مراجعة جميع الاسس القانونية الحاكمة لعمل القوات الاجنبية في العراق، ومراجعة جميع التباويل والتصريحات التي تم منحها للقوات الدولية اثناء فترة احتلال داعش للاراضي العراقي لانتفاء مسبباتها، ووضع صيغ مستحدثة توضح بشكل لا يقبل اللبس ابعاد عمل القوات الدولية وحدود مهماتها.

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها. ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.

IRACOPY

Iraq In Global Think Tanks